Royaume du Maroc
Ministère du Travail et de
l'Insertion Professionnelle
****

المملكة المغربية
وزارة الشغل والإدماج المهني
****

البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية

2022-2017

استهلال

المصادقة على البرنامج
وحصر القائمة النهائية للمقاولات المستهدفة

تم عرض ومناقشة هذا البرنامج والمصادقة على أهدافه ومنهجية تنزيله خلال الدورة الثامنة لمجلس المفاوضة الجماعية المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2017.

وخلال هذه الدورة تم كذلك الاتفاق على ضرورة حصر لائحة المقاولات والمؤسسات المستهدفة من البرنامج قبل الشروع في تنفيذه ، وذلك بناء من جهة ، على نتائج البحث الميداني المنجز من قبل مصالح وزارة الشغل والإدماج المهني ، ومن جهة ثانية، بناء على مساهمة و اقتراحات المنظمات المهنية للمشغلين والمنظمات النقابية الاكثر تمثيلا في هذا الشأن .

مشروع

البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية

- تقديم 3
- المرتكزات 5
- التوجه الاستراتيجي 7
  - المقاربة التشاركية 7
  - التدبير اللاممركز 7
  - المنهجية المندمجة 8
- مخطط العمل 9
  - الهدف الشامل 9
  - الأطراف المعنية 9
  - جذاذات الأنشطة 10

تلعب المفاوضة الجماعية واتفاقيات الشغل الجماعية دورا أساسيا في ضمان اكتمال وشمولية الإطار القانوني المنظم للشغل، ذلك أن التشريعات العادية تعجز في كثير من الحالات عن مواكبة وتأطير التغيرات والتحولات السريعة والبنيوية التي يعرفها عالم الشغل، وكذا البروز المسترسل لأنماط وأنساق مبتكرة ومتجددة في مجال الإنتاج والشغل والتشغيل، مما يطرح بإلحاح ضرورة تكييف تلك التشريعات وضمان فعليتها، ومن تم تبرز أهمية تفعيل المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية اللذان يؤديان إلى نشوء القانون التعاقدي للشغل، ويساهمان بالتالي في خلق وتكريس قواعد مبتكرة وفعالة، متفاوض ومتفق بشأنها، تأخذ بعين الاعتبار التحولات والتغييرات السالفة الذكر، وتساهم في استيعاب الخصوصيات المرتبطة بالقطاعات والمقاولات المعنية وتأطيرها قانونيا.

تلعب المفاوضة الجماعية كذلك دورا محوريا في عقلنة تدبير العلاقات المهنية بين الشركاء الاجتماعيين على جميع المستويات، ضمان استقرار المناخ الاجتماعي داخل المقاولات وتحقيق الشروط الموضوعية للتحفيز والتطوير والترقية الاجتماعية للعنصر البشري. وتعتبر كل تلك العناصر بمثابة أسس ومحددات لابد من توفرها من أجل بلوغ القدرة على رفع التحديات الكبرى المطروحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على السواء، وخصوصا

فيما يرتبط بمجالات : تكريس الجاذبية الكفيلة باستقطاب الجيل الجديد من الاستثمارات المنتجة والمكرسة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للمقاولات ، ضمان الفعالية الاقتصادية ومضاعفة مستوى الإنتاج والجودة وتعزيز التنافسية، ثم المساهمة في تنويع وتطوير "محفظة التشغيل" بالرفع المضطرد من مستوى عروض التشغيل نوعيا وكميا ...

إن وزارة الشغل والإدماج المهني باعتبارها الجهة الحكومية الموكول إليها أمر النهوض بالمفاوضة الجماعية و تشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، وشعورا منها بالأهمية البالغة لهذا الميدان وطبيعة الرهانات المرتبطة به، فقد جعلته من ضمن أولى أولوياتها الإستراتيجية ، حيث احتل حيزا مهما ضمن مخططات العمل الاستراتجية للوزارة .

إن الالتزام بالتوجهات والاختيارات الإستراتيجية وبالرغم من أهميته البالغة ، إلا أنه لا يكفي بذاته ، فلا بد من تبني برامج ومخططات عملياتية وتنفيذية تساهم في إخراج ذلك الالتزام إلى الوجود وتكريسه على أرض الواقع. لقد شكل هاجس إضفاء البعد العملياتي والإجرائي على الالتزام الاستراتيجي بالنهوض بالمفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، دافعا أساسيا نحو تبني برنامج عمل يتم تفعيله بالأساس على الصعيد الجهوي ، ويهدف إلى تشجيع المقاولات المستفيدة ومواكبتها عن طريق تمكينها من الدعم والمصاحبة في المجالين التقني والقانوني طيلة مسلسل المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.

يتعلق الأمر ب :

"البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية"

يستمد البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، مرجعيته وفلسفته ومن التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ يلح على ضرورة تعبئة جميع الطاقات والإمكانات والعمل بجد من أجل التأسيس لمشروع مجتمعي مندمج ، يقوم على أساس رؤية ومبادرة استراتيجية ، يتم تفعيلها في إطار تشاركي وتشاوري، وتجعل من أولوياتها تحقيق أهداف التحديث والعصرنة والرقي الاقتصادي، وفي الآن ذاته تلبية الحاجات والضرورات الملحة في مجال الترقية و التضامن الاجتماعيين. يستقي هذا البرنامج الوطني مرجعيته وفلسفته، كذلك، من التوجهات والاختيارات الاستراتيجية للسياسة العامة المنتهجة على صعيد المملكة ، ولاسيما في الشق المرتبط بتحديث وتطوير مجال العلاقات المهنية باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إرساء دعائم المجتمع المتضامن وتعزيز التماسك الاجتماعي للأمة .

يستقي هذا البرنامج أسسه العامة وأهدافه ومضامينه من:

- الالتزامات الدولية في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع الحق في المفاوضة الجماعية و إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، المصادق عليها من طرف المملكة، ولا سيما اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 98 المتعلقة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ورقم 154 حول تشجيع المفاوضة الجماعية، وكذا اتفاقية العمل العربية رقم 11 حول المفاوضة الجماعية؛
- المبدأ الدستوري المنصوص عليه في الفصل الثامن من الدستور والقاضي بضرورة عمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية ؛

- المقتضيات القانونية الواردة في القسم الثالث والرابع من الكتاب الأول من مدونة الشغل والمتعلقين بالمفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، مع ما ترتبط بهذه المقتضيات من ضرورة السهر على حسن تطبيقها والحرص على فعليتها.

وأخيرا، يستند هذا البرنامج في مجال القيادة والتوجيه، إلى الأولويات الإستراتيجية لوزارة الشغل والإدماج المهني ، ويهدف إلى وضع إطار عملياتي لبلوغ الأهداف الإستراتيجية المرتبطة بتعزيز المفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية الملتزم بها في إطار " مخططات العمل الاستراتجية للوزارة " .

المقاربة التشاركية

تسعي الوزارة من خلال " البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية" إلى العمل مع شركائها الاجتماعيين داخل المقاولات والمؤسسات المعنية وفق مقاربة إدماجية وتشاركية، والمبادرة إلى تعبئة جميع الموارد والطاقات والجهود المتاحة ووضعها رهن إشارة هؤلاء الشركاء بشكل يساهم في تفعيل آليات الحوار البناء والمفاوضة المثمرة المبنية على أسس التشاور والتبادل ومد جسور الثقة والتفاهم، كل ذلك من أجل وضع قواعد تعاقدية فعالة تساهم في ضبط وتأطير العلاقات والتدبير الاجتماعيين داخل المقاولات والمؤسسات المستفيدة.

التدبير اللاممركز

يعتمد " البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية" على دعامة رئيسية تتمثل في تكريس مبدأ "جهوية النهوض بالمفاوضة الجماعية"، وينبني على أولوية التنسيق والتوفيق بين المتطلبات والأهداف الإستراتيجية ذات البعد الوطني والخصوصيات والمتطلبات التنظيمية والتدبيرية ذات البعد الجهوي والمحلي في مجال إعداد وتنفيذ هذا البرنامج.

تم اعتماد هذا الخيار في إطار سياق عام على الصعيد الوطني قائم على تعزيز أسس اللامركزية واللاتركيز الاداريين وتفعيل مبادئ الحكامة الجهوية والمحلية، وكانت الغاية من ورائه التعبير عن انخراط وزارة الشغل والإدماج المهني ومساهمتها في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، والتأكيد على التوجه الراسخ نحو عصرنة وتحديث مقاربات التدبير الإداري للوزارة من خلال إدماج الأبعاد الجهوية والمحلية.

المنهجية المندمجة

يعتمد " البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية" على منهجية شاملة ومتكاملة، تطمح إلى أن تكون مشمولة بجميع عناصر

الفعالية والكفاية ، كما تروم بلوغ نتيجة محورية متمثلة في رفع مستوى الكفاءة المرتبطة بمجال النهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية وتحسين مؤشرات الأداء المرتبطة بهما .

وتقوم هذه المنهجية على ركيزتين أساسيتين:

- إعطاء الانطلاقة للبرنامج من خلال عملية إعدادية كانت الغاية من ورائها تحقيق نتيجة أساسية متمثلة في تحديد وعاء المقاولات والمؤسسات المستفيدة بشكل مضبوط ومركز. وترتكز النتيجة المرجوة بالأساس على نتائج بحث ميداني على الصعيد الجهوي يتم إجراؤه استنادا إلى معايير وضوابط صارمة مرتبطة ب: توفر الشروط الشكلية في المقاولات والمؤسسات المستهدفة، ولاسيما فيما يتعلق بالتمثيلية النقابية، الاحترام التام والصارم لمقتضيات القانون الاجتماعي، حسن و انضباط تدبير العلاقات المهنية ووجود مبادرات اتفاقية سابقة ... ؛
- المرور إلى عملية التنفيذ وفقا لخطة موضوعة بعناية تتم من خلالها الإحاطة بجميع الجوانب والضوابط المرتبطة بموضوع النهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية سواء منها ذات البعد المعرفي والتقني أو ذات البعد العملي والميداني ، و انطلاقا من ذلك سوف يركز مخطط العمل على دعم المدارك والقدرات لدى جميع المعنيين، عن طريق إصدار الدلائل والمراجع المنهجية وتنظيم ورشات التكوين، كما سوف يعمل على ضمان فعالية عملية المصاحبة والمواكبة الميدانية للمقاولات والمؤسسات المستفيدة، عن قرب وبشكل مباشر ضمن جميع أطوار المفاوضات الجارية وإعداد مسودات مشاريع الاتفاقيات المراد إبرامها ، وكذا السهر على حسن تنظيم وسير اللقاءات والاجتماعات الثلاثية الأطراف التي تتم برمجتها.

مخطط العمل:

الهدف الشامل

تأهيل ومصاحبة المقاولات والمؤسسات المستفيدة على المستويين التقني والقانوني خلال مسلسل المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية

يندرج " البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية" في إطار مبادرة وزارة الشغل والإدماج المهني القائمة على اعتماد برنامج وطني شامل ومتكامل، يروم إحداث دينامية جديدة في مجال تطوير القانون التعاقدي للشغل، وذلك من خلال ضمان مصاحبة ومواكبة المقاولات والمؤسسات المستفيدة في مسلسل التفاوض المفضي إلى إبرام اتفاقيات جماعية للشغل يكون لها وقع على مستوى النهوض بالحقوق الأساسية في العمل بتلك المقاولات والمؤسسات، تحسين العلاقات المهنية داخلها وتطوير المقاربات التدبيرية التي تعتمدها عبر ترسيخ مبادئ التشارك والتعاقد الاجتماعيين.

الأطراف المعنية

- المسؤول عن المشروع
  - ✓ مديرة الشغل
- البنيات والشركاء
  - ✓ قسم النهوض بالعلاقات المهنية
  - ✓ مصلحة المفاوضة الجماعية و اتفاقيات الشغل
  - ✓ المديريات الجهوية للشغل والإدماج المهني
  - ✓ الشركاء الاجتماعيون بالمقاولات والمؤسسات المستفيدة

جذاذات الأنشطة

المرحلة الإعدادية

تحديد المقاولات والمؤسسات المستهدفة من قبل البرنامج

الأنشطة / التدابير	مؤشرات الأداء	الجهة المعنية
1.1. القيام ببحث أولي جهوي حول أهلية واستعداد المقاولات والمؤسسات المستهدفة للانخراط في البرنامج	- إعداد وتعميم دورية حول المساهمة في إعداد هذا البرنامج الوطني	مديرية الشغل
	- إعداد لوائح المقاولات والمؤسسات المستهدفة من البرنامج	مديرية الشغل
	- إنجاز البحث الأولي على الصعيد الجهوي	المديريات الجهوية
	- تقديم حصيلة ونتائج البحث المنجز	المديريات الجهوية
2.1. اعتماد نتائج البحث المنجز من أجل تحديد اللائحة الشاملة المقاولات والمؤسسات المستفيدة من البرنامج	- التداول والتقرير خلال الاجتماع المخصص للمصادقة على البرامج الوطني	مديرية الشغل المديريات الجهوية

مرحلة التنفيذ

تحقيق فعالية النهوض بالمفاوضة الجماعية و إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية بالمقاولات والمؤسسات المستفيدة

الأنشطة / التدابير	مؤشرات الأداء	الجهة المعنية
1.2 إعداد وتطوير الأدوات والوسائل المفاهيمية للدعم والتقييم	- المراجع المنهجية : ~ مذكرة تأطيرية وتعريفية بالمشروع ؛ ~ دليل عملي حول المفاوضة الجماعية و إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية ؛ - دعامات التواصل والترويج : مطويات ، ملصقات، ور اقات تعريفية . - وسائل التبع : طبائق تفنية ، مصفوفة الأداء، لوحة القيادة ؛	مديرية الشغل
2.2 دعم قدرات الأطراف المعنية في مجال مقاربات وتقنيات النهوض بالمفاوضة الجماعية و إبرام اتفاقيات الشغل	- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر إدارة الشغل	مديرية الشغل
	- تنظيم ندوات ودورات تكوينية جهوية لفائدة الشركاء الاجتماعيين بالمقاولات والمؤسسات المعنية	مديرية الشغل المديريات الجهوية الشركاء الاجتماعيون
3.2 تقديم الدعم ومصاحبة الشركاء الاجتماعيين بالمقاولات والمؤسسات المعنية في المجالين التقني والقانوني	- إعداد جدولة زمنية فصلية لتنفيذ أنشطة البرنامج على الصعيد الجهوي	المديريات الجهوية

مديرية الشغل

6 شارع المجد، حي يعقوب المنصور، الرباط.

هاتف وفاكس: 0537281861